

Distr.: Limited
8 June 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١٠ من جدول الأعمال
تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة
البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب
(الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس
نقص المناعة البشرية/الإيدز

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة
المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا الرامية إلى القضاء على فيروس نقص
المناعة البشرية والإيدز

إن الجمعية العامة،

تعتمد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة
المكتسب (الإيدز) المرفق بهذا القرار.



المرفق

الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز):

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات وممثلو الدول والحكومات، وقد اجتمعنا في الأمم المتحدة، في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١^(١) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦^(٢)، بغية توجيهه وتكثيف جهود التصدي على الصعيد العالمي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، عن طريق تشجيع القادة على مواصلة التزامهم وانخراطهم السياسيين، في إطار استجابة شاملة على الصعيد المجتمعية والمحلية والوطنية والإقليمية والدولية من أجل دحر وباء فيروس نقص المناعة البشرية وعكس مساره والتخفيف من آثاره؛

٢ - نؤكد من جديد الحقوق السيادية للدول الأعضاء، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وضرورة قيام جميع البلدان بتنفيذ الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في هذا الإعلان، بما يتفق مع القوانين الوطنية وأولويات التنمية الوطنية وحقوق الإنسان المعترف بها دولياً؛

٣ - نؤكد من جديد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦، والحاجة الملحة لتكثيف جهودنا بشكل ملحوظ من أجل تحقيق هدف استفادة الجميع من برامج الوقاية الشاملة والعلاج والرعاية والدعم؛

٤ - نسلم بأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإن كان يؤثر في كل منطقة من مناطق العالم، فإنه يختلف من بلد لآخر من حيث المسببات، ومواطن الضعف، والعوامل المشددة، والفتات المتضررة، مما يقتضي من المجتمع الدولي والبلدان ذاتها، على حد سواء، إيجاد حلول مصممة خصيصاً لكل حالة معينة، مع مراعاة السياق الوبائي والظروف الاجتماعية لكل بلد معني؛

٥ - نعتز بأهمية هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعقود بعد مرور ثلاثة عقود منذ صدور التقرير الأول عن الإيدز؛ وعشر سنوات منذ اعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس

(١) القرار دإ-٢٦/٢، المرفق.

(٢) القرار ٦٠/٢٦٢، المرفق.

نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأهدافه وغاياته المحددة زمنياً والقابلة للقياس؛ وخمس سنوات منذ اعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وما يتضمنه من التزام بالعمل على نحو عاجل لتكثيف الجهود من أجل تحقيق هدف استفادة الجميع من برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم ودعمهم بحلول عام ٢٠١٠؛

٦ - نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٦، وإذ ندرك أهمية التعجيل بتكثيف الجهود الرامية إلى إدماج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعلاج المصابين بهما ورعايتهم ودعمهم في الجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف، ونرحب في هذا الصدد بالوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة بعنوان "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"^(٣)؛

٧ - نسلم بأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يشكلان حالة طوارئ عالمية ويمثلان أحد أضخم التحديات التي تعترض مساعي تحقيق التنمية والتقدم والاستقرار في مجتمعاتنا وفي العالم بأسره، مما يقتضي حلولاً استثنائية وشاملة على الصعيد العالمي، تراعي حقيقة أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية كثيراً ما يكون ناجماً عن الفقر وسبباً في انتشاره؛

٨ - نلاحظ بقلق بالغ أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز على مدى ثلاثة عقود منذ ظهور الإيدز لأول مرة، يظل وباء فيروس نقص المناعة البشرية كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل، تتسبب في معاناة شديدة للبلدان والمجتمعات المحلية والأسر في جميع أنحاء العالم؛ وأن عدد الوفيات الناتجة عن الإيدز قد تجاوز ٣٠ مليون شخص، مع وجود عدد آخر يقدر بنحو ٣٣ مليون شخص من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وأن أكثر من ١٦ مليون طفل قد تبيّن بسبب الإيدز؛ وأن أكثر من ٧ ٠٠٠ إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية تُسجل كل يوم، معظمها في شعوب البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط؛ وأن أقل من نصف عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يدركون إصابتهم؛

٩ - نكرر التأكيد بقلق بالغ على أن أفريقيا، وخاصة البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تظل أكثر المناطق تضرراً، وأنه يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة واستثنائية على جميع المستويات للحد من الآثار المدمرة لهذا الوباء، ونقدر تجديد الحكومات الأفريقية

(٣) القرار ١/٦٥.

والمؤسسات الإقليمية التزامها برفع مستوى استجابتها لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

١٠ - نعرب عن بالغ القلق لأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يطول كل منطقة من مناطق العالم، ولأن منطقة البحر الكاريبي ما زالت تسجل أعلى معدلات الانتشار خارج البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، في حين أن عدد الإصابات الجديدة بالفيروس أخذ في الازدياد في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأجزاء من آسيا والمحيط الهادئ؛

١١ - نرحب بروح القيادة والالتزام التي يبديها، في جميع جوانب التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، كل من الحكومات، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والقادة السياسيين وقادة المجتمعات المحلية، والبرلمانات، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمعات المحلية، والأسر، والمنظمات الدينية، والعلماء والمهنيين الصحيين، والجهات المانحة والأوساط الخيرية، والقوى العاملة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام؛

١٢ - نرحب بالجهود الاستثنائية المبذولة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦، وبالتقدم الهام الذي تحقق، بما في ذلك تخفيض معدل الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة تتجاوز ٢٥ في المائة في أكثر من ٣٠ بلداً؛ وتسجيل انخفاض كبير في معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل؛ والتوسع غير المسبوق في نطاق توفير علاج فيروس نقص المناعة البشرية ليشمل أكثر من ٦ ملايين شخص، مما أدى إلى خفض عدد الوفيات المرتبطة بالإيدز بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة في السنوات الخمس الماضية؛

١٣ - نقدر الالتزام غير المسبوق الذي أبداه المجتمع الدولي إزاء الوباء العالمي الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية منذ صدور إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦، والذي تَمَثَّل في زيادة التمويل ثمانية أضعاف من ١,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١٦ بليون دولار في عام ٢٠١٠، وهو أكبر مبلغ يخصص في التاريخ لمكافحة مرض واحد؛

١٤ - نعرب عن عميق القلق لأن التمويل المخصص لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لا يزال غير متناسب مع فداحة هذا الوباء، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ولأن

الأزمات المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر تأثيراً سلبياً على جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية على جميع المستويات، بما في ذلك عدم تسجيل، ولأول مرة، أي زيادة في المساعدة الدولية مقارنة بمستوياتها في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩؛ ونرحب في هذا الصدد بزيادة الموارد الجاري توفيرها نتيجة قيام العديد من الدول المتقدمة النمو بوضع جداول زمنية لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، ونشدد أيضاً على أهمية مصادر التمويل الابتكارية التكميلية، بالإضافة إلى التمويل التقليدي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم الاستراتيجيات الوطنية وخطط التمويل والجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

١٥ - نشدد على أهمية التعاون الدولي، بما في ذلك دور التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود العالمية المبذولة من أجل التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له، ونسلم بما تضطلع به الحكومات والبلدان المانحة ودوائر المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، من مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة، وبما تملكه من قدرات، مع الإشارة إلى أن تولى الجهات الوطنية زمام الأمور والقيادة عنصر لا غنى عنه في هذا الصدد؛

١٦ - نشيد بأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبالجهات المشاركة في رعايته للدور الرائد الذي اضطلعت به فيما يتعلق بالسياسات والتنسيق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ولما قدمته من دعم إلى البلدان عن طريق البرنامج المشترك؛

١٧ - نشيد بالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا للدور الحيوي الذي يؤديه في حشد وتوفير التمويل اللازم لجهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفي تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل في المدى الطويل، ونرحب بالتزام الجهات المانحة بتوفير تمويل تجاوز حتى الآن ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بما في ذلك التعهدات الكبيرة التي قدمها المانحون خلال الاجتماع المعقود عام ٢٠١٠ لتجديد موارد الصندوق العالمي؛ ونلاحظ بقلق أن هذه التعهدات، وإن كانت تمثل زيادة في التمويل، فإنها ظلت دون مستوى المبالغ المستهدفة من قبل الصندوق العالمي لزيادة تسريع وتيرة التقدم صوب توفير العلاج للجميع؛

وندرک أن تحقيق هذا الهدف لن يتأتى دون دعم العمل الذي يضطلع به الصندوق العالمي وتزويده بالتمويل الكافي؛

١٨ - نشيد كذلك بالعمل الذي يقوم به المرفق الدولي لشراء الأدوية استنادا إلى التمويل الابتكاري، والتركيز على تيسير الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة وضممان جودتها وخفض أسعارها؛

١٩ - وإذ نرحب باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لصحة المرأة والطفل التي يضطلع بها ائتلاف واسع من الشركاء، لدعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية من أجل خفض عدد الوفيات النفاسية ووفيات المواليد الجدد والأطفال دون سن الخامسة إلى حد كبير بوصف ذلك مسألة ملحة، بوسائل منها تكثيف الجهود لوضع مجموعة متكاملة من التدخلات الشديدة الأثر ذات الأولوية، وتضافر الجهود في قطاعات من قبيل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمياه والمرافق الصحية والحد من الفقر والتغذية؛

٢٠ - ندرک أن الاقتصادات القائمة على الزراعة تتضرر بدرجة كبيرة من فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مما يُضعف مجتمعاتها المحلية وأسرها، ويؤثر تأثيرا سلبيا على جهودها للقضاء على الفقر، وأن سبب الوفيات المبكرة من جراء الإصابة بالإيدز يعود، في جملة أمور، إلى سوء التغذية الذي يؤدي إلى تفاقم تأثير فيروس نقص المناعة البشرية في الجهاز المناعي ويقوّض قدرته على التصدي لأشكال العدوى والأمراض الانتهازية، وأن علاج فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، لا يكتمل بدون الغذاء الكافي والتغذية السليمة؛

٢١ - لا نزال نشعر بقلق عميق لأن النساء والفتيات ما زلن الأكثر تضررا من الوباء على الصعيد العالمي، ويتحملن نصيبا غير متناسب من عبء تقديم الرعاية، ولأن قدرة النساء والفتيات على حماية أنفسهن من فيروس نقص المناعة البشرية ما زالت تتأثر بعوامل فسيولوجية وبأوجه التفاوت بين الجنسين، بما في ذلك عدم تساوي وضعهن القانوني والاقتصادي والاجتماعي مع غيرهن، وعدم كفاية فرص وصولهن إلى الرعاية الصحية والخدمات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وجميع أشكال التمييز والعنف، بما في ذلك ما يتعرضن له من العنف والاستغلال الجنسيين؛

٢٢ - نرحب بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفها آلية جديدة ذات مصلحة يمكن أن تؤدي دورا هاما في الجهود العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوصفهما شرطين أساسيين لتقليل تأثيرها بفيروس نقص المناعة البشرية؛ كما نرحب بتعيين أول مديرة تنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

٢٣ - نرحب باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٤)، ونسلم بالحاجة إلى مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المنصوص عليها في تلك الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والتعليم وسهولة الوصول إلى الخدمات والمعلومات، لدى صياغة استجابتنا العالمية لتحدي فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

٢٤ - نلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي في دعم البرلمانات الوطنية لضمان وجود بيئة قانونية تمكينية تدعم استجابات وطنية فعالة لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

٢٥ - نعرب عن بالغ القلق لأن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة يشكلون أكثر من ثلث مجموع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، إذ يصاب كل يوم بالفيروس زهاء ٣ ٠٠٠ شاب؛ ونلاحظ أن معظم الشباب لا تزال إفادتهم محدودة من التعليم الجيد النوعية والعمل الكريم والمرافق الترفيهية، ومن برامج الصحة الجنسية والإنجابية التي توفر ما يحتاجونه من معلومات ومهارات وخدمات و سلع أساسية من أجل حماية أنفسهم، ولأن ٣٤ في المائة فقط من الشباب هم الذين يكونون على دراية صحيحة بفيروس نقص المناعة البشرية، ولأن التشريعات والسياسات تستثني في بعض الحالات الشباب من الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الجنسية والخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، مثل اختبار الكشف عن الفيروس بصفة طوعية وسرية وتقديم المشورة بشأنه، والتوعية المناسبة للسن بالشؤون الجنسية وبسبل الوقاية من الفيروس، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأهمية الحد من السلوك المنطوي على المخاطرة وتشجيع السلوك الجنسي المسؤول، بما في ذلك الاستعفاف والإخلاص والاستخدام الصحيح والمستمر للرفالات؛

٢٦ - نلاحظ بجزع ارتفاع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف مستهلكي المخدرات عن طريق الحقن، وأنه على الرغم من استمرار تكثيف الجهود التي يبذلها كافة أصحاب المصلحة المعنيين، لا تزال مشكلة المخدرات تمثل خطراً شديداً على الصحة العامة والسلامة العامة ورفاه البشرية في جملة أمور، وخاصة على الأطفال والشباب وأسراهم؛ ونسلم بأنه لا يزال يتعين إلى حد كبير اتخاذ إجراءات أكثر من أجل مكافحة مشكلة المخدرات العالمية بفعالية؛

٢٧ - نشير إلى التزامنا بأن الوقاية يجب أن تشكل حجر الزاوية الذي يستند إليه في مواجهة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ولكننا نلاحظ أن الكثير من البرامج

(٤) القرار ١٠٦/٦٠، المرفق الأول.

الوطنية للوقاية من الفيروس وأولويات الإنفاق لا تجسد هذا الالتزام بما يكفي، وأن الإنفاق على الوقاية من الفيروس غير كاف لتعبئة استجابة عالمية حازمة وفعالة وشاملة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وأن برامج الوقاية الوطنية تفتقر في كثير من الأحيان لما يكفي من التنسيق والاستناد إلى الأدلة، وأن استراتيجيات الوقاية لا تعكس بالشكل المناسب أنماط الإصابة ولا تركز بشكل كاف على فئات السكان الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس، وأن ٣٣ في المائة فقط من البلدان وضعت أهدافا تتعلق بمسألة انتشار الفيروس في صفوف الشباب و ٣٤ في المائة منها فقط وضعت أهدافا محددة فيما يتعلق ببرامج تشجيع استخدام الرفالات؛

٢٨ - نلاحظ مع القلق أن استراتيجيات وبرامج الوقاية الوطنية يطبعها في أحيان كثيرة قدر كبير من العمومية ولا تستجيب بما فيه الكفاية لأنماط الإصابة وعبء المرض؛ ففي الحالات التي يكون فيها مثلا نمط انتقال العدوى عن طريق العلاقات الجنسية الغيرية هو النمط الشائع، يشكل الأشخاص المتزوجون أو المساكنون، بمن فيهم المتعاشرين في علاقات يكون أحد طرفيها مصابا بالفيروس، أغلبية حالات الإصابة الجديدة، ومع ذلك لا تستهدفهم بما فيه الكفاية التدخلات الرامية إلى الكشف عن الفيروس والوقاية منه؛

٢٩ - نلاحظ أن الكثير من الاستراتيجيات الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لا تركز بما يكفي على فئات السكان التي تشير الدلائل الوبائية أنها الأكثر عرضة للإصابة، وخاصة الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومستهلكو المخدرات عن طريق الحقن والمشتغلون بالجنس، لكننا نلاحظ أيضا أنه ينبغي لكل بلد تحديد فئات السكان التي تشكل عاملا أساسيا في الحالة الوبائية فيه وفي استجابته لها، وذلك استنادا إلى السياقين الوبائي والوطني؛

٣٠ - نلاحظ مع بالغ القلق أنه رغم القضاء الوشيك على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل في البلدان ذات الدخل المرتفع ورغم توافر الوسائل المتدنية التكلفة لمنع انتقال الفيروس، فإن عدد الرضع المقدر أنهم أصيبوا بالفيروس في عام ٢٠٠٩ بلغ حوالي ٣٧٠ ٠٠٠ رضيع؛

٣١ - نلاحظ مع القلق أن برامج الوقاية والعلاج والرعاية والدعم لا تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة أو لا يتاح لهم الاستفادة منها بما يكفي؛

٣٢ - نسلم بأن إمكانية الحصول على أدوية و سلع أساسية آمنة وفعالة ومعقولة التكلفة وجيدة النوعية في حالة تفشي أوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية عنصر أساسي في الأعمال التام لحق الجميع في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية؛

٣٣ - نعرب عن بالغ القلق لأن معظم البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط لم تحقق أهدافها فيما يخص تعميم الحصول على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية، على الرغم من بلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في توسيع نطاق الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة ليشمل أكثر من ٦ ملايين شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية في البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، ولأن عدد الأشخاص المصابين بالفيروس المؤهلين طبيا في الوقت الراهن لبدء العلاج المضاد للفيروسات العكوسة قد بلغ ما لا يقل عن ١٠ ملايين شخص، ولأن الانقطاع عن العلاج يهدد فعالية العلاج، ولأن عوامل من قبيل الفقر وعدم الحصول على العلاج والتمويل غير الكافي وغير القابل للتنبؤ، وزيادة عدد المصابين الجدد بالفيروس عن عدد الأشخاص الذين يبدأون العلاج من الفيروس بمقدار الضعف أمور تهدد استدامة توفير العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية لمدى الحياة؛

٣٤ - ندرك الدور المحوري للبحث في دعم التقدم المحرز في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج منه ورعاية ودعم المصابين به، ونرحب بأوجه التقدم الباهر المتحقق في المعارف العلمية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وبالوقاية والعلاج منه، ولكن نلاحظ مع القلق أن معظم العلاجات الجديدة ليست متاحة أو لا يمكن الحصول عليها في البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، وأنه حتى في البلدان المتقدمة النمو، كثيرا ما يقع تأخير كبير في حصول الناس، الذين لا ينفعهم العلاج المتاح، على العلاج الجديد لفيروس نقص المناعة البشرية، ونؤكد أهمية البحث الاجتماعي والعملية في تحسين فهمنا للعوامل التي تؤثر على الوباء وللإجراءات الرامية للتصدي له؛

٣٥ - ندرك الأهمية الحاسمة للأدوية المعقولة التكلفة، بما فيها الأدوية التي لا تحمل علامات تجارية، في تعزيز إمكانية الحصول على علاج معقول التكلفة من فيروس نقص المناعة البشرية؛ وندرك كذلك أن تدابير حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ينبغي الامتثال فيها للجوانب المشمولة بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وينبغي تفسيرها وتنفيذها على نحو يدعم حق الدول الأعضاء في حماية الصحة العامة، وخاصة، في تعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية؛

٣٦ - نلاحظ مع القلق أن الأنظمة والسياسات والممارسات، بما فيها الأنظمة والسياسات والممارسات التي تقيد التجارة المشروعة في الأدوية التي لا تحمل علامات تجارية يمكن أن تحد بشدة من إمكانية الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من المنتجات الصيدلانية بتكلفة معقولة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ونسلم بأنه يمكن تحسين هذا الوضع بوسائل منها التشريعات والسياسات التنظيمية وإدارة سلسلة الإمداد على

المستوى الوطني، ونلاحظ أنه يمكن استكشاف سبل خفض الحواجز التي تعترض المنتجات المعقولة التكلفة من أجل توسيع نطاق الحصول على منتجات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية و مواد تشخيصه والأدوية والسلع الأساسية الخاصة بعلاج الفيروس، بما في ذلك الأمراض الانتهازية والإصابات المترامنة، وذلك بتكلفة معقولة وبنوعية جيدة؛

٣٧ - نسلم بأن ثمة سبل إضافية لعكس اتجاه الوباء العالمي وتجنب وقوع ملايين الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية وحالات الوفاة المتصلة بالإيدز، ونسلم أيضا في هذا السياق بأن هناك أدلة علمية جديدة ومحملة متاحة يمكن أن تسهم في فعالية برامج الوقاية والعلاج والرعاية والدعم وفي تعزيزها؛

٣٨ - نؤكد من جديد التعهد بالوفاء بالتزامات تعزيز الاحترام العالمي لكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها وحمايتها، وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٥) والصكوك الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي؛ ونشدد على أهمية القيم الثقافية والأخلاقية والدينية، والدور الحيوي للأسرة والمجتمع المحلي، ولا سيما الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك أسرهم، وعلى ضرورة مراعاة خصوصيات كل بلد في دعم أوجه الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والوصول إلى جميع المصابين بالفيروس، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج منه وتقديم الرعاية والدعم للمصابين به، وتعزيز النظم الصحية، ولا سيما الرعاية الصحية الأولية؛

٣٩ - نؤكد من جديد أن الأعمال الكاملة لكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع عامل أساسي في الاستجابة العالمية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك فيما يتعلق بمجالات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، ونسلم بأن التصدي لوصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المفترض إصابتهم بها والتمييز ضدهم، بما في ذلك أسرهم، يمثل أيضا عاملا حاسما في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية العالمي، ونسلم أيضا بضرورة القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز السياسات والتشريعات الوطنية من أجل التصدي لهذا الوصم والتمييز؛

٤٠ - نسلم بأن التعاون الوثيق مع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وفتات السكان الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس سيؤدي إلى تيسير تحقيق استجابة أكثر فعالية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ونشدد على أن المصابين والمتضررين بالفيروس، بما في

(٥) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

ذلك أسرهم، ينبغي أن يتمتعوا بالمساواة في المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، دون تعرضهم للتحيز أو التمييز، وأنه ينبغي أن يستفيدوا من الرعاية الصحية والدعم المجتمعي بشكل متساو مع جميع أفراد المجتمع؛

٤١ - نسلم بأن الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية كان ولا يزال أمراً أساسياً في أوجه الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وبأن الحكومات تقع عليها مسؤولية توفير خدمات الصحة العامة، مع إيلاء اهتمام خاص للأسر والنساء والأطفال؛

٤٢ - نسلم بأهمية تعزيز النظم الصحية، ولا سيما الرعاية الصحية الأولية، وبضرورة إدماج الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية فيها، ونلاحظ أن النظم الصحية الضعيفة التي تواجه عملياً العديد من التحديات، بما في ذلك الافتقار للعاملين الصحيين المدربين وعدم استبقاء المهرة منهم، تشكل إحدى العقبات الكبرى أمام الحصول على الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

٤٣ - نؤكد من جديد الدور المحوري الذي تؤديه الأسرة، مع مراعاة وجود أشكال متنوعة من الأسر في النظم الثقافية والاجتماعية والسياسية المختلفة، في خفض قابلية التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بوسائل منها تثقيف الأطفال وإرشادهم، ونضع في الاعتبار العوامل الثقافية والدينية والأخلاقية في الحد من قلة مناعة الأطفال والشباب عن طريق كفالة التحاق البنات والأولاد على حد سواء بالتعليم الابتدائي والثانوي الذي يغطي موضوع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في المناهج الدراسية الموجهة للمراهقين، وهيئة بيئة سليمة وآمنة للشابات خاصة، وتوسيع نطاق خدمات الإعلام والتثقيف والمشورة في مجال الصحة الجنسية ذات النوعية الجيدة والمناسبة للمراهقين، وتعزيز برامج الصحة الجنسية والإنجابية، والقيام قدر المستطاع بإشراك الأسر والشباب في التخطيط لبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ورعاية المصابين بهما وفي تنفيذها وتقييمها؛

٤٤ - ندرك الدور الذي تؤديه المنظمات المجتمعية، بما فيها المنظمات التي يديرها الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، في دعم أشكال الاستجابة الوطنية والمحلية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والوصول إلى جميع المصابين بالفيروس، وتقديم خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، وتعزيز النظم الصحية، ولا سيما نهج الرعاية الصحية الأولية؛

٤٥ - نعترف بأن الاتجاه الحالي لتكاليف برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية لا يمكن تحمله على الدوام، وبأنه يتعين أن تصبح البرامج أكثر فعالية من حيث التكلفة وأن تستند إلى الأدلة وأن تحصل على قيمة أفضل مقابل المال، وبأن ضعف التنسيق وثلث المعاملات على صعيد الاستجابة والافتقار للإدارة السليمة والمساءلة المالية أمور تعرقل التقدم؛

٤٦ - نلاحظ مع القلق أن أوجه الاستجابة المستندة إلى الأدلة والتي يجب أن تفيد من البيانات المبوية بحسب الإصابات والشيوخ، بما فيها البيانات المبوية بحسب السن والجنس ونمط انتقال العدوى، لا تزال في حاجة إلى أدوات قياس أكثر قوة ولنظم إدارة البيانات ولتحسين قدرات الرصد والتقييم على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

٤٧ - نلاحظ الاستراتيجيات ذات الصلة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنظمة الصحة العالمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

٤٨ - نسلم بأن المواعيد النهائية المحددة لبلوغ الأهداف والغايات الرئيسية في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١، الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠٦ قد انصرفت الآن، ونلاحظ في الوقت نفسه مع القلق البالغ أن العديد من البلدان لم يتمكن من الوفاء بتعهداته بتحقيقها، ونؤكد الضرورة الملحة للالتزام مجددا بتلك الأهداف والغايات والالتزام بأهداف وغايات طموحة وقابلة للتحقيق مع الانطلاق من أوجه التقدم الهائل الذي شهدته السنوات العشر الماضية والتصدي للعقبات التي تعترض التقدم والتحديات الجديدة من خلال تنشيط وإدامة الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

٤٩ - وبناء على ما سبق، نعلن رسمياً التزامنا بوضع حد للوباء بإرادة سياسية متجددة وقيادة قوية خاضعة للمساءلة، وبالعامل في إطار شراكة هادفة مع جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات من أجل تنفيذ الإجراءات الجريئة والحاسمة الواردة أدناه، مع مراعاة اختلاف الحالات والظروف باختلاف البلدان والمناطق في شتى أنحاء العالم؛

القيادة: متحدون من أجل القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية

٥٠ - نلتزم باغتنام الفرصة السانحة في هذا المنعطف على صعيد مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية، وبالقيام، من خلال قيادة حاسمة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، بتنشيط وتكثيف الجهد العالمي الشامل في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية من خلال تجديد الالتزامات الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠٦، والوفاء على نحو تام بالالتزامات والأهداف والغايات الواردة في الإعلان الحالي؛

٥١ - نلتزم بمضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق استفادة الجميع بحلول عام ٢٠١٥ من خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجة ضحاياه ورعايتهم ودعمهم، وذلك كخطوة بالغة الأهمية نحو القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية العالمي، مع سعينا إلى تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، وبالأخص وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وبدء انحساره بحلول عام ٢٠١٥؛

٥٢ - نؤكد من جديد تصميمنا على تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وبالأخص الهدف ٦، وندرك أهمية القيام على وجه السرعة بتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى الدمج بين جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجة ضحاياه ورعايتهم ودعمهم وبين الجهود المبذولة لتحقيق تلك الأهداف؛

٥٣ - نتعهد بالقضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وعلى إساءة المعاملة وممارسة العنف من منطلقات جنسانية؛ وبزيادة قدرة كل من المرأة والمراهقة على اتقاء خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، بطرق أهمها توفير الرعاية والخدمات الصحية في جملة مجالات منها الصحتان الإنجابية والجنسية، وإتاحة كامل فرص الحصول على المعلومات الشاملة والاستفادة من الأنشطة التثقيفية؛ وضمان تمكين المرأة من ممارسة حقها في امتلاك زمام أمور حياتها الجنسية، بما في ذلك ما يتصل بصحتها الجنسية والإنجابية، واتخاذ قراراتها في هذا الشأن بشكل حرّ ومسؤول. بما يزيد من قدرتها على اتقاء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وذلك بمنأى عن الإكراه والتمييز والعنف؛ ونتعهد باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتهيئة البيئة المؤاتية لتمكين المرأة وتعزيز استقلالها الاقتصادي؛ ونكرّر في هذا السياق التأكيد على أهمية دور الرجال والأولاد في تحقيق المساواة بين الجنسين؛

٥٤ - نلتزم بالقيام، بحلول عام ٢٠١٢، من خلال عمليات تشمل الجميع وتتسم بالشفافية وتتولى البلدان زمامها، بتحديث وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعددة القطاعات المتبعة فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، بما فيها خطط التمويل، بما يشمل أهدافاً محدّدة الأطر الزمنية يُتوخى في تحقيقها الإنصاف والمداومة واستهداف فئات بعينها، وذلك للإسراع بوتيرة الجهود الرامية إلى تحقيق استفادة الجميع بحلول عام ٢٠١٥ من خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجة ضحاياه ورعايتهم ودعمهم؛ وملتزم بمعالجة مستوى التغطية المتدنّي إلى درجة لا يمكن قبولها في مجالي الوقاية والعلاج؛

٥٥ - نلتزم بزيادة السيطرة الوطنية على جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وندعو في الوقت ذاته منظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وقطاع الأعمال، وغير ذلك من المنظمات الدولية

والمنظمات الإقليمية، إلى دعم الدول الأعضاء في العمل على أن يتم، في إطار من الشفافية والخضوع للمساءلة والفعالية وبما يتماشى والأولويات الوطنية، تمويل وتنفيذ خطط استراتيجية وطنية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز تحركها القوى الوطنية وتكون شاملة وذات مصداقية ومحسوبة التكاليف ومستندة إلى الأدلة وغير مستبعدة لأحد، وذلك بحلول عام ٢٠١٣؛

٥٦ - نلتزم بتشجيع ودعم مشاركة الشباب النشطة وتوليهم الأدوار القيادية في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية على الصعد المحلي والوطني والعالمي، بمن فيهم المصابون بالفيروس؛ ونوافق على العمل مع هؤلاء القادة الجدد للمساعدة في وضع تدابير محدّدة لحفز مشاركة الشباب في جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك في المجتمعات المحلية والأسر والمدارس ومؤسسات التعليم العالي ومراكز الترفيه وأماكن العمل؛

٥٧ - نلتزم بمواصلة إشراك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمتضررين منه في اتخاذ القرارات والتخطيط لجهود التصدي وتنفيذها وتقييمها، وإقامة الشراكات مع القيادات المحلية وهيئات المجتمع المدني، بما فيها منظمات المجتمعات المحلية، لتطوير خدمات فيروس نقص المناعة البشرية التي تتولى المجتمعات المحلية زمامها وتوسيع نطاق هذه الخدمات والتصدي لمسألتي الوصم والتمييز؛

الوقاية: توسيع نطاق التغطية وتنويع النهج المتبعة وتكثيف الجهود الرامية إلى وضع حدّ لحدوث إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية

٥٨ - نوّكّد من جديد وجوب أن تكون الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية حجر الزاوية للجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مجال التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية؛

٥٩ - نلتزم بمضاعفة جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية من خلال اتخاذ جميع التدابير لتطبيق نهج للوقاية تنسم بالشمول والاستناد إلى الأدلة، مع مراعاة الاعتبارات المحلية من ظروف ومعايير أخلاقية وقيم ثقافية، وذلك عبر سبل منها، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) القيام بحملات التوعية العامة وأنشطة التثقيف التي تستهدف فئات بعينها إذكاءً للوعي العام بفيروس نقص المناعة البشرية؛

(ب) تدعيم طاقات الشباب للمساعدة على توجيه الوعي العالمي بفيروس نقص المناعة البشرية؛

- (ج) الحدّ من المجازفة وتشجيع السلوك الجنسي المسؤول، بما في ذلك الاستعفاف والإخلاص، والاستخدام المستمر للرفالات بالطريقة الصحيحة؛
- (د) التوسّع في توفير المستلزمات الأساسية، وبالأخص الرفالات الذكرية والأنثوية والحقن المعقّمة؛
- (هـ) وضع سبل استغلال الإمكانيات التي تتيحها وسائل الاتصال والتواصل الجديدة في تناول الجميع، ولا سيما الشباب؛
- (و) التوسّع بدرجة كبيرة في توفير فحوصات واستشارات فيروس نقص المناعة البشرية التي تتمّ بصفة طوعية وسريّة، والفحوصات والاستشارات التي تتمّ بمبادرة من مقدّمي الخدمة، والترويج لهذه الأمور؛
- (ز) تكثيف الحملات الوطنية للترويج لفحوصات فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً؛
- (ح) إيلاء النظر، حسب الاقتضاء، في تنفيذ برامج للحدّ من المخاطر والأضرار وفي توسيع نطاق هذه البرامج، مع الاسترشاد بالدليل المعنون "منظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): دليل تقني لإرشاد البلدان في مجال وضع الأهداف من أجل وضع خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجة ضحاياه ورعايتهم في تناول جميع متعاطي المخدرات بالحقن"، بما يتفق والتشريعات الوطنية؛
- (ط) تشجيع ختان الذكور طبيّاً في الأماكن التي تكون فيها معدّلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية مرتفعة ومعدّلات ختان الذكور منخفضة؛
- (ي) توعية الرجال والأولاد بمبدأ المساواة بين الجنسين وتشجيع مشاركتهم النشطة في الدعوة له؛
- (ك) تيسير الحصول على خدمات رعاية الصحتين الجنسية والإنجابية؛
- (ل) جعل خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في متناول من هن في سن الإنجاب، وجعل رعاية ما قبل الولادة والمعلومات والاستشارات وغيرها من الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في متناول الحوامل، والتوسّع في توفير العلاج الفعّال للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية وللرضع وزيادة فرص حصول هؤلاء على العلاج؛

(م) تعزيز التدخلات الوقائية المستندة إلى الأدلة التي تقوم بها القطاعات الصحية، بما في ذلك ما ينفذ منها في المناطق الريفية والأماكن التي يصعب الوصول إليها؛

(ن) بدء تطبيق التدخلات الطبية - البيولوجية الجديدة بمجرّد التنبّث من صلاحيتها، بما في ذلك طرق الوقاية التي تكون الأثنى هي المبادرة بتطبيقها، كمبيدات الميكروبات؛ وعلاجات فيروس نقص المناعة البشرية الوقائية، والعلاج الأبركر كوسيلة للوقاية، وتحضير لقاح مضاد لفيروس نقص المناعة البشرية؛

٦٠ - نلتزم بضمان توجيه الموارد المالية المخصّصة للوقاية صوب التدابير الوقائية التي تستند إلى الأدلة وتعكس الطبيعة المحدّدة لانتشار الوباء في كل بلد، بالتركيز على المواقع الجغرافية والشبكات الاجتماعية والفئات السكانية المعرّضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، تبعا لمدى مسؤولية كل من هذه المتغيّرات عن حدوث الإصابات الجديدة في كل موقع، وذلك ضمنا لإنفاق الموارد المخصصة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بأكبر قدر ممكن من فعالية الكلفة؛ وضمان إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات والشباب والأيتام والأطفال المعرّضين للخطر والمهاجرين والمتضرّرين من الطوارئ الإنسانية والسجناء والمنتمين إلى الشعوب الأصلية وذوي الإعاقات، تبعا للظروف المحلية؛

٦١ - نلتزم بأن تكفل الاستراتيجيات الوقائية الوطنية، على نحو شامل، استهداف الفئات السكانية الأكثر عرضة للخطر؛ وبكفالة تعزيز نظم جمع بيانات هذه الفئات السكانية وتحليلها؛ واتخاذ تدابير لجعل الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما فيها فحوصات واستشارات فيروس نقص المناعة البشرية التي تتمّ بصورة طوعية وسرية، في متناول هذه الفئات السكانية تشجيعا لها على طلب الحصول على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجة ضحاياهم ورعايتهم ودعمهم؛

٦٢ - نلتزم بالعمل على تقليص معدّلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الاتصال الجنسي بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛

٦٣ - نلتزم بالعمل على تقليص معدّلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات بالحقن بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛

٦٤ - نلتزم بالعمل على القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى طفلها بحلول عام ٢٠١٥، وعلى إحداث انخفاض كبير في معدّلات وفيات الأمهات لأسباب متصلة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

العلاج والرعاية والدعم: القضاء على حالات الاعتلال والوفاة لأسباب ذات صلة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٥ - نتعهد بتكثيف الجهود الكفيلة بالمساعدة على إطالة فترة العمر المتوقع وتحسين نوعية حياة جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛

٦٦ - نلتزم بتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى تحقيق هدف وضع العلاجات المضادة للفيروسات العكوسة في متناول كل من تستلزم حالته الحصول عليها، وذلك استناداً إلى مبادئ منظمة الصحة العالمية التوجيهية للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية التي توصي بالبدء في الوقت المناسب بتقديم العلاجات المضمونة الجودة لتعظيم نفعها، مع استهداف الوصول بعدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يعيشون على العلاجات المضادة للفيروسات العكوسة إلى ١٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥؛

٦٧ - نلتزم بدعم خفض تكلفة الوحدة وتحسين أسلوب تنفيذ العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية بطرق منها توفير نظم علاجية جيدة النوعية ومعقولة الكلفة وفعالة ومبسطة وأقلّ سمية تنفادي مشكلة مقاومة الفيروس للأدوية؛ وتوفير خدمات تشخيصية بسيطة ومعقولة الكلفة في نقاط تقديم الرعاية؛ وخفض تكاليف جميع العناصر الرئيسية لعملية تقديم العلاج؛ وتعبئة المجتمعات المحلية وبناء قدراتها دعماً لتوسيع نطاق تقديم العلاجات واستبقاء المرضى؛ وتنفيذ برامج تدعم تحسين درجة التقيّد بنظام العلاج؛ والاضطلاع بجهود تستهدف تحديدًا سكان المناطق البعيدة عن المنشآت المادية التي تقدّم فيها الرعاية الصحية، وقاطني العشوائيات وغيرها من المواقع التي تكون فيها مرافق الرعاية الصحية غير كافية؛ وإدراك ما للعلاجات من فوائد وقائية مكتملة لسائر جهود الوقاية؛

٦٨ - نلتزم بوضع وتنفيذ استراتيجيات لتحسين تشخيص حالات إصابة الرضع بفيروس نقص المناعة البشرية، وذلك بطرق منها توفير خدمات التشخيص في نقاط تقديم الرعاية، وإحداث زيادة كبيرة في علاج الأطفال والمراهقين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وزيادة فرص تلقيهم للعلاج، بما في ذلك توفير العلاجات الوقائية وعلاجات الأمراض الانتهازية، وزيادة الدعم المقدم للأطفال والمراهقين من خلال زيادة الدعم المالي والاجتماعي والمعنوي المقدم لذويهم وأسرهم وأولياء أمورهم الشرعيين، والمساعدة على الانتقال السلس من علاجهم تحت مظلة طبّ الأطفال إلى علاجهم كشباب، وتوفير ما يتصل بذلك من خدمات ودعم؛

٦٩ - نلتزم بتعزيز الخدمات التي تدمج بين الوقاية والعلاج والرعاية المتصلة بالحالات التي ترافق الإصابة بالفيروس كالإصابة بالسل والتهاب الكبد؛ وزيادة فرص الحصول على الرعاية

الصحية الأولية والرعاية الشاملة وخدمات الدعم الجيدة النوعية والمعقولة الكلفة، بما في ذلك ما يعالج الجوانب الجسدية والروحية والاجتماعية - الاقتصادية والنفسية - الاجتماعية والقانونية للعيش مع فيروس نقص المناعة البشرية؛ وتوفير خدمات الرعاية التلطيفية؛

٧٠ - نلتزم باتخاذ إجراءات فورية على الصعيدين الوطني والعالمي لإدماج الدعم الغذائي والتغذوي في البرامج التي تستهدف المتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية ضمنا لحصولهم على الطعام الكافي والمأمون والمغذي الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية ويناسب أذواقهم ليحيوا حياة مكفولة بالنشاط والصحة كجزء من الجهد الشامل للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

٧١ - نلتزم بأن نُتمّ قبل حلول عام ٢٠١٥، حيثما أمكن، إزالة العقبات التي تحدّ من قدرة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل على توفير المنتجات الفعّالة والمعقولة الكلفة للوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية وتشخيصه، إلى جانب الأدوية والمستلزمات وغير ذلك من المنتجات الصيدلانية، وكذلك علاجات الأمراض الانتهازية والإصابات التي ترافق الإصابة بالفيروس، وتقليل تكاليف الرعاية المزمنة التي يحتاجها المصاب مدى الحياة، وذلك بطرق منها تعديل القوانين واللوائح الوطنية، وفق ما تراه كل حكومة مناسبة، تحقيقا للشكل الأمثل لما يلي:

(أ) الاستغلال التام لأوجه المرونة التي يتيحها اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وهو الاتفاق المنصّب تحديدا على تعزيز فرص الحصول على الأدوية وتعزيز تجارتهما؛ والعمل، مع الاعتراف بأهمية نظام حقوق الملكية الفكرية كعامل مساعد على زيادة فعالية جهود التصدي لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، على الحيلولة دون تقويض أحكام حقوق الملكية الفكرية لأوجه المرونة تلك، وفق ما أكد عليه إعلان الدوحة بشأن اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة والصحة العامة، والدعوة إلى القبول مبكرا بتعديل المادة ٣١ من الاتفاق الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في قراره المؤرّخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛

(ب) معالجة الحواجز والأنظمة والسياسات والممارسات التي تحول دون الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية بكلفة معقولة، وذلك بتشجيع منافسة الأدوية التي لا تحمل علامة تجارية للمساعدة على خفض تكاليف الرعاية المزمنة التي يحتاجها المصاب مدى الحياة؛ وبتشجيع جميع الدول على تطبيق تدابير وإجراءات لإنفاذ أحكام حقوق الملكية الفكرية بشكل يتجنب خلق حواجز تعترض التجارة المشروعة للأدوية، واتخاذ اللازم من ضمانات ضد إساءة استعمال هذه التدابير والإجراءات؛

(ج) تشجيع الاستخدام الطوعي، حسب الاقتضاء، للآليات الجديدة من قبيل الشراكات، والتسعير في مستويات متدرّجة، وتبادل براءات الاختراع عملاً بنظام المصدر المفتوح، والعمل بنظام براءات الاختراع المجمع لصالح جميع البلدان النامية عن طريق كيانات من قبيل مجمّع براءات اختراع الأدوية، للمساعدة على خفض تكاليف العلاج وتشجيع تطوير مرّكبات جديدة لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك أدوية فيروس نقص المناعة البشرية والإجراءات التشخيصية التي تنفذ في نقاط تقديم الرعاية، ولا سيما للأطفال؛

٧٢ - نحث المنظمات الدولية ذات الصلة، من قبيل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية، حسب الاقتضاء، أن تقوم عند الطلب ووفقاً لولاية كل منها، بتزويد الحكومات الوطنية للبلدان النامية بمساعدة تقنية ومساعدة في مجال بناء القدرات لدعم ما تبذله تلك الحكومات من جهود لزيادة إتاحة الدواء والعلاج للأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية، وفقاً للاستراتيجيات الوطنية لكل حكومة، بما يتسق مع أوجه المرونة المتاحة في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وبسبل تشمل استخدام هذه المرونة، على النحو الذي جرى تأكيده في إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة؛

٧٣ - نعلن التزامنا بالتصدي بحلول عام ٢٠١٥ للعوامل التي تحد من الإقبال على العلاج وتسهم في نفاذ المخزون العلاجي، وفي تأخر إنتاج الدواء وإيصاله؛ وعدم كفاية تخزين الأدوية، وانقطاع المرضى عن تلقي العلاج، بما في ذلك عدم كفاية وسائل النقل إلى مواقع العيادات وانعدام إمكانية استخدامها؛ وانعدام فرص الاطلاع على المعلومات والإفادة من الموارد ومن هذه المواقع، لا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة؛ والإدارة دون المثلى للآثار الجانبية المتصلة بالعلاج؛ وعدم التقيد بالعلاج؛ واضطرار المرضى إلى تحمل مصروفات من ماله الخاص لتدبير عناصر علاج بخلاف الدواء؛ وفقدان الدخل المرتبط بالحضور إلى العيادات؛ وعدم كفاية الموارد البشرية لتوفير الرعاية الصحية؛

٧٤ - ندعو شركات الأدوية إلى اتخاذ التدابير التي تكفل قيامها دون تأخير بإنتاج وإيصال أدوية مضادة للفيروسات العكوسة، تتسم بالجودة العالية والفعالية، حتى تسهم في الحفاظ على كفاءة النظام الوطني لتوزيع هذه الأدوية؛

٧٥ - نعلن عن اعتزامنا زيادة الجهود الرامية إلى مكافحة السل، الذي يمثل أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وذلك بتحسين الكشف

عنه وتوفير الوقاية منه وإتاحة خدمات تشخيصه وعلاجه، وتشخيص وعلاج السل المقاوم للأدوية، وإتاحة العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة، بزيادة التكامل في إيصال الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل تمشيا مع الخطة العالمية للقضاء على داء السل: ٢٠١١-٢٠١٥؛ وملتزم، بحلول عام ٢٠١٥، بالعمل على خفض عدد الوفيات الناجمة عن السل بين الأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٥٠ في المائة؛

٧٦ - نعلن التزامنا بخفض المعدلات المرتفعة للإصابة المشتركة بفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي باء وجيم، بالقيام، متى كان ممكنا، بوضع تقدير للاحتياج العالمي من العلاج، وزيادة الجهود صوب إعداد لقاح لالتهاب الكبد الوبائي جيم وسرعة التوسع في إتاحة اللقاح المناسب لالتهاب الكبد الوبائي باء وتشخيص الإصابات المشتركة بفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي وعلاجها؛

النهوض بحقوق الإنسان للحد من وصمة العار والتمييز والعنف المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية

٧٧ - نعلن التزامنا بتكثيف الجهود الوطنية لوضع أطر تمكينية في المجالين القانوني والاجتماعي وعلى مستوى السياسات في كل سياق وطني من أجل القضاء على وصمة العار والتمييز والعنف المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية وتعزيز إتاحة خدمات الوقاية من الفيروس وخدمات العلاج والرعاية والدعم للمصابين به، وإتاحة خدمات التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والخدمات الاجتماعية على أساس عدم التمييز؛ وتوفير الحماية القانونية للأشخاص المتضررين من الإصابة بالفيروس بما في ذلك حقوق الإرث واحترام الخصوصية والسرية؛ وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها مع إيلاء اهتمام خاص لجميع الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بالفيروس والمتضررين من الإصابة به؛

٧٨ - نعلن التزامنا بالقيام، حسب الاقتضاء، باستعراض القوانين والسياسات التي تؤثر سلبا على النجاح والفعالية والإنصاف في تنفيذ برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتوفير العلاج والرعاية والدعم للذين يعيشون به والمتضررين من الإصابة به، والنظر في مراجعتها وفق أطر الاستعراض الوطنية والأطر الزمنية ذات الصلة؛

٧٩ - نشجع الدول الأعضاء على النظر في تحديد ما تبقى من قيود متصلة بفيروس نقص المناعة البشرية فيما يتعلق بمسائل الدخول والبقاء والإقامة والعمل على القضاء عليها؛

٨٠ - نعلن التزامنا باستراتيجيات وطنية لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز تُعنى بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك البرامج التي تهدف إلى القضاء على وصمة العار والتمييز ضد الأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية والمتضررين من الإصابة به، بمن فيهم أسرهم، بسبل منها توعية أفراد الشرطة والقضاة، وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية على عدم التمييز والحفاظ على السرية وكفالة الموافقة عن علم، ودعم الحملات الوطنية لتعلم حقوق الإنسان، ومحو الأمية القانونية، وتوفير الخدمات القانونية، وكذلك رصد أثر البيئة القانونية على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلى توفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين به؛

٨١ - نعلن التزامنا بكفالة أن تلي الاستجابات الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات. بمن فيهن اللائي يعشن بفيروس نقص المناعة البشرية والمتضررات من الإصابة به، على مدار حياتهن، عن طريق تعزيز التدابير القانونية والسياساتية والإدارية وغيرها من التدابير من أجل تعزيز وحماية تمتع المرأة الكامل بجميع حقوق الإنسان وخفض قابلية تأثرها بمخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال القضاء على جميع أشكال التمييز، وكذلك جميع أنواع الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات والأولاد، بما في ذلك للأغراض التجارية، وجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الممارسات التقليدية والعرفية الضارة، والإيذاء، والاعتصاب، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، والضرب، والاتجار بالنساء والفتيات؛

٨٢ - نعلن التزامنا بتعزيز النظم الوطنية للحماية الاجتماعية وحماية الطفل، وبرامج الرعاية والدعم للأطفال، لا سيما الإناث والمراهقات المتضررات من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والمعرضات لمخاطر تلك الإصابة، وكذلك أسرهن والقائمين على رعايتهن، بسبل من بينها توفير فرص متكافئة لدعم تنشئة اليتامى وغيرهم من الأطفال المتضررين من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والذين يعيشون به، حتى يبلغوا أشدهم، لا سيما من خلال إتاحة التعليم على أساس متكافئ، وتهيئة أجواء تعلم آمنة وغير تمييزية، وتوفير نظم قانونية داعمة وأشكال من الحماية تشمل نظم التسجيل المدني، وتزويد الأطفال وأسرهم والقائمين على رعايتهم بالمعلومات الشاملة والدعم، وعلى الأخص تزويد الأطفال الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية بمعلومات ملائمة لأعمارهم عن هذا الفيروس مع تحويلهم إلى مرحلة المراهقة، بما يتفق مع قدراتهم الآخذة في التطور؛

٨٣ - نعلن التزامنا بتعزيز القوانين والسياسات التي تكفل تمتع الشباب على الوجه التام بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما من يعيشون بفيروس نقص المناعة

البشرية والمعرضون بدرجة أكبر للإصابة به من أجل القضاء على ما يواجهونه من وسم اجتماعي وتمييز؛

٨٤ - نعلن التزامنا بالتصدي، وفق التشريعات الوطنية، لإمكانيات التأثير بفيروس نقص المناعة البشرية لدى الجماعات السكانية المهاجرة والمتنقلة ودعم حصول هذه الجماعات على خدمات الوقاية من الفيروس وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين به؛

٨٥ - نعلن التزامنا بتخفيف أثر هذا الوباء على العمال وأسرههم ومُعاليهم وأماكن عملهم واقتصاداتهم، بسبل منها مراعاة جميع الاتفاقيات ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية، وكذلك التوجيهات الواردة في التوصيات ذات الصلة لهذه المنظمة، بما في ذلك توصيتها رقم ٢٠٠، وندعو أرباب العمل، واتحادات ونقابات العمال، والموظفين والمتطوعين، إلى القضاء على وصمة العار والتمييز، وحماية حقوق الإنسان وتيسير الحصول على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وخدمات العلاج والرعاية والدعم للمصابين به؛

الموارد اللازمة للتصدي للإيدز

٨٦ - نعلن التزامنا بالعمل على سد فجوة الموارد العالمية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بحلول عام ٢٠١٥، حيث تصل في الوقت الراهن، حسبما تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى ٦ بلايين دولار سنويا، وذلك بضخ قدر أكبر من الاستثمارات الاستراتيجية، ومواصلة التمويل المحلي والدولي لتمكين البلدان من النفاذ إلى موارد مالية يمكن التنبؤ بها وتتسم بالاستدامة، ومصادر التمويل المبتكر، وبالتأكد من تدفق التمويل من خلال النظم المالية القطرية، حسب الاقتضاء وحيثما يتاح، واتساقه مع الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والتنمية، والخاضعة للمساءلة والمستدامة، التي تعظم التأزر وتنفذ برامج مستدامة تستند إلى الأدلة وتنفذ بشفافية وفعالية وتخضع للمساءلة؛

٨٧ - نعلن التزامنا بكسر المسار التصاعدي للتكاليف من خلال كفاءة استخدام الموارد، والتصدي للحواجز في التجارة القانونية للأدوية التي لا تحمل علامة تجارية وغيرها من الأدوية المنخفضة التكلفة، وتحسين كفاءة الوقاية باستهداف التدخلات لتنفيذ برامج تتسم بقدر أكبر من الكفاءة والابتكار والاستدامة لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وفقا للخطط والأولويات الإنمائية الوطنية، وكفالة استغلال التأزر بين الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٨٨ - نعلن التزامنا بأن نصل بحلول عام ٢٠١٥، من خلال سلسلة من الخطوات المتدرجة ومن خلال مسؤوليتنا المشتركة، إلى مستوى مؤثر من الإنفاق العالمي السنوي على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مع الإقرار بأن المبلغ الكلي المستهدف، حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يتراوح بين ٢٢ و ٢٤ بليون دولار في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وذلك بزيادة السيطرة الوطنية على أنشطة التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من خلال تخصيص اعتمادات أكبر من الموارد الوطنية ومصادر التمويل التقليدية. بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٨٩ - نحث بقوة البلدان المتقدمة النمو التي تعهدت بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، وندعو البلدان التي لم تفعل ذلك حتى الآن، على بذل جهود ملموسة إضافية في هذا الصدد للوفاء بالتزاماتها؛

٩٠ - نحث بقوة البلدان الأفريقية التي اعتمدت إعلان وإطار عمل أبوجا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والأمراض الأخرى على اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق الهدف المتعلق بتخصيص نسبة ١٥ في المائة على الأقل من ميزانيتها السنوية لتحسين قطاع الصحة، وفقا لإعلان وإطار عمل أبوجا؛

٩١ - نعلن التزامنا برفع جودة المعونة عن طريق تعزيز الملكية الوطنية وتعزيز عناصر الضبط والمواءمة والقابلية للتنبؤ والمساءلة والشفافية المتبادلتين، والتوجه نحو تحقيق النتائج؛

٩٢ - نعلن التزامنا بدعم وتعزيز آليات التمويل القائمة، بما في ذلك الصندوق العالمي وكذلك منظمات الأمم المتحدة المعنية، من خلال توفير الأموال بطريقة مستدامة يمكن التنبؤ بها، وخصوصا للبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط التي ترتفع أعباؤها نتيجة الأمراض و/أو يوجد بها عدد كبير من السكان يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية ومتضررون من الإصابة به؛

٩٣ - نعلن مجددا التزامنا بتنفيذ المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذًا كاملاً ونوافق على شطب جميع الديون الرسمية الثنائية المستوفية للشروط للبلدان المؤهلة من بين هذه البلدان، التي بلغت نقطة الإنجاز في إطار المبادرة، لا سيما البلدان الأكثر تضرراً من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ونحث على استخدام المدخرات المتحصلة من خدمة الدين، في جملة أمور، لتمويل برامج القضاء على الفقر، وخصوصا لتوفير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيرهما من الأمراض وتوفير خدمات العلاج والرعاية والدعم للمصابين بها؛

٩٤ - نعلن التزامنا بتوسيع نطاق آليات تمويل مبتكرة جديدة وطوعية وإضافية للمساعدة على سد العجز في الموارد المتاحة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على مستوى العالم وتحسين تمويل أنشطة التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على المدى البعيد؛ ونعلن التزامنا بإسراع وتيرة الجهود الرامية إلى تحديد آليات التمويل المبتكرة التي يُتوقع أن توفر موارد مالية إضافية لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية، واستكمال مخصصات الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية؛

٩٥ - ندرك أن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا آلية محورية لإتاحة الوقاية والعلاج والرعاية والدعم للجميع بحلول عام ٢٠١٥؛ ونقر ببرنامج إصلاح الصندوق العالمي؛ ونشجع الدول الأعضاء ودوائر الأعمال، بما في ذلك المؤسسات وكذلك المتبرعون للأعمال الخيرية، على تقديم أعلى مستوى من الدعم للصندوق العالمي، مع الأخذ في الاعتبار أهداف التمويل المقرر تحديدها في استعراض منتصف المدة الذي سيجري عام ٢٠١٢ لعملية تحديد موارد الصندوق؛

تعزيز النظم الصحية وإدماج فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الجهود الصحية والإنمائية الأوسع نطاقاً

٩٦ - نلتزم بمضاعفة الجهود لتعزيز النظم الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية، ولا سيما في البلدان النامية، باتخاذ تدابير من قبيل تخصيص الموارد الوطنية والدولية، وتطبيق اللامركزية المناسبة لبرامج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من أجل تيسير وصول المجتمعات المحلية إليها، بما في ذلك سكان المناطق الريفية والنائية، وإدماج برامج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في خدمات الرعاية الصحية الأولية والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والخدمات المتخصصة للأمراض المعدية، وتحسين التخطيط للاحتياجات من المؤسسات والهياكل الأساسية والموارد البشرية، وتحسين إدارة سلسلة الإمداد داخل النظم الصحية، وزيادة قدرات الموارد البشرية المتاحة لجهود الاستجابة، بوسائل منها تعزيز تدريب الموارد البشرية ومعدلات استبقائها لمهام السياسات والتخطيط في مجال الصحة، والعاملين في مجال الرعاية الصحية، بما يتماشى مع المدونة العالمية الطوعية لمنظمة الصحة العالمية للممارسات المتعلقة بتوظيف العاملين في مجال الصحة على الصعيد الدولي، والعاملين في مجال الصحة في المجتمعات المحلية، وأحصائيي توعية الأقران، وبدعم من المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودوائر قطاع الأعمال والمجتمع المدني، وبالشراكة معها، حسب الاقتضاء؛

٩٧ - ندعم ونشجع، عن طريق التمويل المحلي والدولي وتوفير المساعدة التقنية، تنمية القدرات الفنية لرأس المال البشري، وتطوير الهياكل الأساسية الوطنية والدولية في مجال

البحوث، وزيادة قدرة المختبرات، وتحسين أنظمة الرقابة، وجمع البيانات وتجهيزها وتوزيعها، وتدريب القائمين بالبحوث الأساسية والسريية وعلماء الاجتماع والفنيين، مع التركيز على البلدان الأكثر تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية و/أو التي ينتشر أو يُحتمل أن ينتشر فيها الوباء انتشارا سريعا؛

٩٨ - نلتزم بالعمل مع الشركاء للتمكن، بحلول عام ٢٠١٥، من توجيه الموارد وتعزيز الروابط بين جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والسل في مجالات أنشطة الدعوة والسياسات والبرامج، وخدمات الرعاية الصحية الأولية، والصحة الجنسية والإنجابية، وصحة الأم والطفل، وفيروس التهاب الكبد "باء" و "جيم"، والارتهان بالمخدرات، والأمراض غير المعدية، والنظم الصحية العامة، وتسخير خدمات الرعاية الصحية لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وتعزيز التفاعل بين الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية ذات الصلة، والخدمات الصحية الأخرى، بما في ذلك صحة الأم والطفل، وإزالة النظم الموازية للخدمات والمعلومات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية حيثما كان ذلك ممكنا، وتعزيز الروابط بين الجهود الوطنية والعالمية المعنية بالتنمية البشرية والوطنية، بما في ذلك القضاء على الفقر، والرعاية الصحية الوقائية، وتحسين التغذية، وإتاحة مياه شرب مأمونة ونظيفة، وخدمات الصرف الصحي، والتعليم، وتحسين سبل كسب العيش؛

٩٩ - نلتزم بدعم جميع الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الجهود المضطلع بها عن طريق التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من أجل تحسين برامج الوقاية الشاملة والمتكاملة من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم ودعمهم، وكذلك فيما يتعلق بداء السل، والصحة الجنسية والإنجابية، والملاريا، والرعاية الصحية للأم والطفل؛

البحوث والتطوير: مفتاح الحل للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه والشفاء منه

١٠٠ - نلتزم بالاستثمار في البحوث الأساسية المعجلة بشأن تطوير وسائل مستدامة وميسورة التكلفة لتشخيص فيروس نقص المناعة البشرية وداء السل وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية المرتبطة به، ومبيدات الجراثيم وغيرها من التكنولوجيات الوقائية الجديدة، بما في ذلك وسائل الوقاية التي تتحكم فيها الإناث، والتكنولوجيات السريعة للتشخيص والرصد، وكذلك بحوث العمليات الطبية الأحيائية، والبحوث الاجتماعية والثقافية والسلوكية، وبحوث الطب التقليدي، ومواصلة بناء القدرات البحثية الوطنية،

ولا سيما في البلدان النامية، عن طريق زيادة التمويل وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتهيئة بيئة مواتية لإجراء البحوث وكفالة استنادها إلى أعلى المعايير الأخلاقية والعلمية، وتعزيز السلطات التنظيمية الوطنية؛

١٠١ - نلتزم بتسريع وتيرة البحث والتطوير من أجل إيجاد لقاح مأمون وفعال يمكن الحصول عليه وتحمل تكاليفه، وعلاج شاف لفيروس نقص المناعة البشرية، مع كفالة تطوير نظم مستدامة لشراء اللقاح وتوزيعه بإنصاف؛

التنسيق والرصد والمساءلة: تعزيز الاستجابة إلى أقصى حد

١٠٢ - نلتزم باستحداث آليات تنفيذية فعالة قائمة على الأدلة للرصد والتقييم والمساءلة المتبادلة بين جميع الجهات المعنية لدعم الخطط الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بغية الوفاء بالالتزامات الواردة في هذا الإعلان، وذلك في ظل مشاركة فعالة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المتأثرين به أو المعرضين للإصابة به، والجهات المعنية الأخرى في المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

١٠٣ - نلتزم بأن نجري بحلول نهاية عام ٢٠١٢ تنقيحاً للإطار الموصى به للمؤشرات الأساسية الذي يعكس الالتزامات الواردة في هذا الإعلان، وبوضع تدابير إضافية، حسب الاقتضاء، لتعزيز الآليات الوطنية والإقليمية والعالمية لتنسيق ورصد جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز عن طريق عمليات شاملة وشفافة بمشاركة كاملة من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

المتابعة: مواصلة التقدم

١٠٤ - نشجع وندعم تبادل المعلومات والبحوث والأدلة والخبرات فيما بين البلدان والمناطق من أجل تنفيذ التدابير والالتزامات المتصلة بالاستجابة العالمية لتحدي فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ولا سيما تلك الواردة في هذا الإعلان؛ ونعمل على تيسير تكثيف التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك التعاون والتنسيق على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والأقليمية، ونواصل في هذا الصدد تشجيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يطلب إلى اللجان الإقليمية أن تدعم، كل منها في حدود ولايتها والموارد المتاحة لها، إجراء استعراضات دورية شاملة للجهود الوطنية والتقدم المحرز في منطقتها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية؛

١٠٥ - نطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات الواردة في هذا الإعلان؛ والقيام، بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتقديم تقرير مرحلي إلى الجمعية العامة وفقاً لعملية الإبلاغ العالمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في سياق استعراض عام ٢٠١٣ والاستعراضات اللاحقة للأهداف الإنمائية للألفية.
